السياسةُ الخارجيّةُ التركيّةُ المعاصرةُ تجاه العراقِ (دراسةٌ في الدّوافع والآليات)

م. د فادية عباس هادي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

https://doi.org/10.61353/ma.0060379

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٥/١ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٦/٧ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/٩/٣٠

تحضى العلاقات التركية العراقية بأهمية قصوى منذ سنوات طويلة ؛ وذلك لإنَّ الدولتين الجارتين تتمتعان بخصائص استراتيجية من الناحية السياسية والعسكرية، فضلاً التعاون الدبلوماسي الخارجي من حيث الاتفاقيات الدولية التي تربط الدولتين، وتقاربهما الحضاري والثقافية وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً هاماً متعدد الأبعاد في العلاقات التركية العراقية، حيث الحاجة المتبادلة بين الدولتين ، فما يخص العراق تشكل تركيا مدخلاً حيوياً لوارداته التجارية ، ودخول مختلف أنواع البضائع والسلع إلى أسواقه من جهة، ومن جهة أخرى يعدّها منفذاً لتصدير نفطه عبر الأراضي التركية بواسطة الأنابيب ، التي تمر داخلها وصولاً إلى الموانئ التركية.

External and natural relations in the external and natural relations in the external relations that link the union, and their civilizational and cultural appreciation.And economic factors lead, to certain factors, in Turkish relations. For Iraq, Turkey is a vital entry point for its imports and entry of various types and commodities into its markets on the one hand, on the other hand, which Iraq considers an important outlet for the export of its oil through Turkey, an intervention through Turkey that flows inside it to reach the Turkish ports.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، العراق، تركيا.

المقدمة

منذ تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الأمور في تركيا عام ٢٠٠٢، وتبني الحزب لسياسة تصفير المشاكل، وتركيا تتبنى سياسة خارجية تبحث عن أفضل السبل وأسهلها وأكثرها سلاسة ؛ لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، الممثلة بالقيام بدور إقليمي نشط، والحفاظ على استقرار نظامها السياسي، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، والانطلاق نحو النمو الواسع، وهو ما توج بأن يرتقي الاقتصاد التركي ؛ ليصبح من ضمن أكبر ٢٠ اقتصادا في العالم.

ولإنَّ العراق يحتل أهمية كبيرة في فكر صانع القرار التركي لأسباب عدّة ، فأنَّ السياسة الخارجية التركية انطلقت تجاه العراق متخذة من شعار تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية شعارا يوجه حركة سياستها الخارجية، وقد تبنت في سبيل ذلك ما متاح من آليات يمكنها من بلوغ هدف سياستها الخارجية، فكانت أن ركزت على تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة، والارتقاء بحجم العلاقات المتبادلة.

تمثل المصالح الاقتصادية ، والسياسية ، والأمنية القاعدة التي تقوم عليها العلاقات بين العراق ودول الجوار ؛ ولاسيما تركيا ، إذ يرتبط العراق مع تركيا بعلاقات وثيقة، تعود إلى عهد الاحتلال والسيطرة العثمانية على العراق ، التي استمرت قرابة الأربعة قرون، وبذلك فالعراق وتركيا يرتبطون بعلاقات تاريخية ، وثقافية ، واقتصادية متميزة، لاسيّما الموقع الجيو ــ استراتيجي لتركيا ، الذي يعدّ منفذاً هاماً للنفط العراقي.

ومما دعم وقوى استمرار العلاقات العراقية التركية، قوة الاقتصاد التركية وتنوعها وامكانياتها الصناعية، والزراعية، والتجارية، ولاسيما المائية.

وتاريخياً ظلّت العلاقات العراقية ـ التركية موضع تذبذب، حاكمها الأساس المتغيرات السياسية والأمنية ، التي مرّ بها العراق من استقلاله واعتراف تركيا به، إلى حرب الخليج ١٩٩١، فقد تبنت تركيا مواقف بالضد من العراق، حتى سقوط النظام العراقي

عام ٢٠٠٣، إذ حدثت انعطافه ايجابية في العلاقات العراقية التركية ؛ نتيجة لاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الحليفة لتركيا، وكذلك صعود حزب العدالة ، والتنمية بزعامة (رجب طيب اردوغان) صاحب النزعة الإسلامية العصرية، وهذا الأمر حسّن نوع العلاقة بين البلدين ، ورفع مستوى التجارة ، سيما وأنَّ البلدين يشتركان في حدود طويلة ، وكذلك تربطهما قضايا هامة مثل المياه ، والأكراد ، والتركمان ، ونقل النفط.

مشكلة البحث: سيحاول البحث التصدي لمشكلة نابعة من تأثير توجهات السياسية الخارجية التركية نحو العراق، تلك السياسة المنطلقة لتحقيق المصالح التركية بالدرجة الأساس ؛ ولتدعيم نوعية العلاقات العراقية التركية ، التي استمرت كفتها لصالح تركيا اقتصاديا.

ولذلك فأنَّ البحث سيعمد للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١-ما هو توجه السياسة الخارجية التركية نحو العراق والمنطلق من تاريخية تلك العلاقات؟

٢-ماهي دوافع تركيا لتبني سياستها الخارجية تجاه العراق؟

٣-ما الآليات التي تبتها تركيا لخدمة أغراض سياستها الخارجية؟

٤-ما هو مستقبل العلاقات العراقية التركية؟

فرضية البحث: سيذهب لإثبات فرضية مفادها أنَّه كلما كان توجه السياسة الخارجية التركية نحو العراق قائما على الشراكة في المصالح ، ومتبنيا للآليات الناعمة، انعكس ذلك على حجم العلاقات التركية العراقية تطورا في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

هيكلية البحث: لإثبات الفرضية وحلّ المشكلة، ستتوزع فقرات البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة إلى:

أولاً: تاريخ العلاقات العراقية التركية.

ثانياً: الدوافع والآليات التركية لتطوير علاقاتها مع العراق .

ثالثاً: مستقبل العلاقات العراقية – التركية.

أولاً: تاريخ العلاقات التركية العراقية.

تأتي أهمية العلاقات العراقية التركية، في أنَّها ذات أبعاد تاريخية متداخلة ؛ نتيجة للتقارب الجغرافي ، والمصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية، إذ يمكن إرجاع تاريخ التفاعل العراقي التركي إلى العهد العثماني مرحلة حكم سليمان القانوني ، عندما قام باحتلال العراق عام (١٥٤٣م) واستمر الاحتلال إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية عام (١٩١٨)، التي تأسست على آثارها الدولة التركية العلمانية ذات التوجهات الأوربية[١] ، وفي عام (١٩٢٧) أعلنت الجمهورية التركية اعترافها بالدولة العراقية ، التي تأسست عام (١٩٢١) بعد عقد معاهدة (الحدود الثلاثية) اتفاقيات حسن الجوار بين العراق ، وتركيا ، وبريطانيا ، التي بموجبهما حصلت تركيا على ١٠% من عائدات النفط المستخرج من الموصل وإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون المشترك مع العراق [٢].

واستمرت العلاقات العراقية التركية في التطور رسمياً أكثر عن طريق الاتفاقات والمعاهدات التي عقدها الطرفان، التي توجت بحلف بغداد ١٩٥٥ ، وتضمنت المعاهدات والأحلاف تنظيم حقوق الدولتين ، وتقسيم الواجبات فيما يخص مسألة المياه.

واختلفت المواقف التركية من الانقلابات في العراق وتغيير الحكومات والثورات، ووقفت تركيا موقفاً ودياً مع العرب في حرب (١٩٧٣)، وأكدت على موقفها

المتعاطف مع القضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين؛ لتضمن استمرار تدفق النفط إليها، وبعد اندلاع الحرب العراقية – الايرانية (١٩٨٠)، التي تزامنت مع وقوع الانقلاب العسكري التركي الثالث، عبرت تركيا عن موقفها على لسان رئيسها آنذاك (كنعان افرين) " نحن نأسف للحرب العراقية – الإيرانية ونقلق منها، وأنَّ تركيا بذلت ولازالت تبذل الجهود لأنهائها بالطرق السلمية"، وأصبحت تركيا ممرا جويا للعراق ، وايران إلى اوروبا وإحدى ممرات الإمدادات الحربية [٣].

وبعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية(٨/٨/ ١٩٨٨)، ودخول العراق للكويت عام (١٩٩٠) بدأت بوادر تغيير في سياسة تركيا ، فقد أعلنت رسمياً رفضها لاحتلال العراق للكويت و، طالبته بسحب قواته، وما إن بدأت حرب الخليج في ١٦-١٧\ ٨ \ ١٩٩٠، حتى أقدمت الحكومة التركية على سحب أعضاء سفارتها في العراق، ومارست الضغط على أعضاء القنصلية العراقية في تركيا ؛ لتقليص أعضائها.

وبعد توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء عام(١٩٩٦)، تحسنت العلاقات التجارية العراقية التركية؛ لتكون تركيا أول وأكبر الدول المصدرة للعراق، ولكن نتيجة للضغوط الأمريكية ، وتضييق الخناق والحصار الاقتصادي على العراق ، الذي أدى إلى قلة العملات الأجنبية تضررت تركيا اقتصاديا، من انخفاض مستويات التبادل التجاري، ومنعها لتدفق النفط العراقي عبر أراضيها نتيجة للضغوط الأمريكية عليها [٤].

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، تطورت العلاقات العراقية التركية اقتصاديا وسياسيا، حيث زادت كمية الصادرات التركية للعراق، ومن الجانب السياسي اعتمد قادة حزب العدالة ، والتنمية سياسة تعدد الأبعاد ، والتفاعل الإيجابي، مع دول الجوار التركي ومنها العراق، الذي رحب بالزيارات التي قام بها المسؤولون الأتراك [٥].

وفي عام ٢٠٠٣، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على تركيا لاستخدام القواعد التركية للعمليات العسكرية لضرب العراق واحتلاله ، ورفض البرلمان التركي تواجد قوات عسكرية أمريكية في الأراضي التركية، وبررت تركيا ذلك بسبب علاقاتها الوثيقة مع بغداد ، والخوف التركي من تقسيم العراق ، وهذا الأمر يمكن أن يؤثر في التوازنات في الشرق الأوسط[٦] ، فقبل الاحتلال الأمريكي للعراق ، وبعده ، ظلت تركيا تعمل بنشاط على طرح نفسها عامل توازن استراتيجي، بمبادراتها لجميع دول الجوار العراقي، ويذكر وزير الخارجية التركي (احمد داود اوغلو)، أنَّ بلادة كانت المبادر قبل اندلاع الحرب ضد العراق بعقد قمة دول الجوار العراقي في ٢٠٠٣/١/٢٣، وفي تلك القمة تم التأكيد على مسألتين:[٧]

١- استمرار المبادرة التركية حتى يتحقق الاستقرار في العراق

٢- إنَّ تلك المبادرة كانت خطوة حيوية من داخل المنطقة لمناقشة المشكلات الخاصة بها، من دون توجيه من مؤسسة دولية ، أو تعاون من لاعبين من خارج الإقليم.

وبعد عام ٢٠٠٣ انفتحت تركيا، على العراق اقتصادياً واعتمادها القوة الناعمة، التي تعني تحقيق النفوذ عبر عملية التعليم والتجارة، والزيارة المتبادلة على المستوى السياسي، وعقد مذكرات تفاهم في ٧ أب ٢٠٠٧، كان أولى مبادئها تعاون الطرفين لتحقيق السلام ، وتطوير آلية الحوار ، والتنسيق في القضايا الأمنية والاقتصادي [٨].

فالعلاقات العراقية التركية مرّت بكثير من المراحل المتمثلة بالتقارب مرة ، والتباعد مرة أخرى، ومما زاد الأمر تعقيدا ، حدثت بعد احتلال العراق كثير من التغييرات على المستوى السياسي والأمني في القضايا المشتركة بين البلدين، التي تمثل دليلاً للعلاقة العراقية والتركية، وإحدى أشكال التفاعل بين البلدين[٩] .

ثانياً: الدوافع والآليات التركية لتطوير علاقاتها مع العراق .

اتسمت العلاقات التركية – العراقية في معظم مراحلها بعدم التوافق، بدءاً من مرحلة الحرب الباردة التي تواجد الطرفان خلالها في المحورين المتواجهين، مروراً بمرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، التي استهلت بحرب الخليج الثانية ، ومشاركة تركيا فيها بفعالية عالية، ومن جانب آخر تصاعدت هجمات حزب العمال الكردستاني على الأراضي التركية انطلاقاً من شمال العراق؛ لتمر العلاقات بمرحلة هامة تمثلت في التحشيد الأمريكي لإسقاط النظام العراقي، فقد زار (بول فوليتيز) مساعد وزير الدفاع الأمريكي تركيا في تموز ٢٠٠٢ مطالباً إياه بالمشاركة في الحرب على العراق وتغيير نظام الحكم القائم، وفتح الجبهة الشمالية ضد العراق، وتكررت الزيارة لمطالبة تركيا المشاركة في الحرب واسقاط النظام القائم(١٠).

وعلى الرغم من أنَّ تركيا لم تشارك في التحالف الدولي لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣، إلّا أنَّها قدمت مساعدات لوجستية ، وسمحت لطائرات التحالف بالتحليق فوق أراضيها واستخدام بعض القواعد العسكرية (كـ قاعدة انجرليك) ؛ فضلاً عن تواجد القوات التركية على الحدود شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني(١١).

وعلى الرغم من كلّ التدخلات السلبية التركية، إلّا أنَّه هناك قضايا عدّة تدفع تركيا نحو انتهاج سياسة خارجية معينة تجاه العراق ؛ سعيا لتحقيق مصالحها بالدرجة الأساس، وهي في سبيل ذلك تبنت نوعين من الآليات للوصول لأهداف سياستها الخارجية.

وفي هذا المبحث سنتناول تلك المصالح والآليات وعلى النحو الآتي:

الدوافع : وتتضمن تلك الدوافع النقاط الآتية:

١- المصالح الاقتصادية المشتركة

تتطلع تركيا كي تصبح قوة اقتصادية وسياسية رائدة في المنطقة، يكون لها دور محوريّ ، بفضل ما تمتلكه من إمكانات اقتصادية وصناعية وفنية، وعلى الرغم من الأزمات التي مرّ بها الاقتصاد التركي أثناء القرن الماضي، إلّا أنَّه استطاع عن طريق سياسات الإصلاح الاقتصادي النهوض الاقتصادي، حتى بات الاقتصاد التركي ضمن أكبر (٢٠) اقتصاداً في العالم، عن طريق تحقيقه لمعدلات نمو يعتد بها، وارتفاع القدرات التنافسية للسلع التركية في الأسواق العالمية.

في حين يواجه الاقتصاد العراقي، تحديات كثيرة منها ، عدم القدرة على تحفيز الاستثمار سواء الداخلي منه أم الخارجي، وضعفاً شديداً في البنى التحتية، والتدهور الشديد في القطاعات الإنتاجية نتيجة الدمار الذي أصابها، والحرب والاحتلال ، والتخلف التكنولوجي، وتدني مستويات العاملين من الناحية الفنية والمعيشية، وارتفاع نسب البطالة والفقر، ويمكن اختصار تلك المشاكل بعبارة موجزة هي: إنَّ الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية باتت السمة الأساسية للتحديات التي يواجها الاقتصاد العراقي[١٢].

ومع كلّ تلك المحددات والتحديات، فهناك حاجة اقتصادية متبادلة، عراقية ، وتركية تستدعي ارتقاء وتطوير العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية، فحاجة تركيا إلى تعزيز نموها الاقتصادي يزيد من حاجتها إلى النفط ، والغاز كمصادر رئيسة للطاقة ، تدفعها إلى السعي لضمان تأمين مصادر الطاقة الأساسية في الصناعة التركية الآن وفي المستقبل، في مقابل هذه الحاجة، هناك وفرة لمصادر الطاقة في العراق ، واحتياطات نفطية ضخمة يقدر الثابت منها بأكثر من (١١٢) مليار برميل، وللنفط أهمية كبرى في استراتيجية تركيا حيال العراق، إذ تركز الاستراتيجية التركية على ضمان استمرار تدفق النفط العراقي عبر خط نفط جيهان كركوك ، الذي يوفر لتركيا موارد دخل مهمة ، كذلك فإنَّ العراق يمثل أهمية اقتصادية في الاستراتيجية التركية التي تسعى عبر وسائل عدّة إلى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية واستثمارات شركاتها في العراق[١٣] .

ومن جهة أخرى يمثل العراق سوقاً استهلاكية كبيرة في ظل تراجع أداء القطاع إنتاجي بشقه السلعي، فضلاً عن الفرص الاستثمارية الكبيرة ، التي يمكن أن تستحوذ عليها الشركات التركية في إعادة أعمار البنية التحتية المدمرة ، نتيجة الاحتلال الأمريكي عام (٢٠٠٣)، وبذلك أصبح العراق من الأسواق الهامة للمستثمرين الأتراك، ودخلت الشركات والمستثمرون الأتراك في مشاريع وعقود طويلة الأجل مع شركات عراقية ، ليصل عدد الشركات التركية في العراق إلى ١٥٠٠ شركة معظمها تعمل في قطاع الإنشاءات والمقاولات، التي وصل عدد المشاريع التي نفذتها حتى نهاية ٢٠١٣ ب٨٢٤ مشروعا بقيمة ١٩,٥ مليار دولار، ووصل حجم التبادل التجاري عام ٢٠١٣ إلى حدود ١٢ مليار دولار، وانخفض عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٩ مليار دولار[١٤] .

وهكذا هناك حرص تركي على علاقات أكثر من جيدة مع العراق، والمحافظة عليها ، وعدم تدهورها على الرغم من الملفات الخلافية بين الطرفين، فهناك حاجة منفعة متبادلة تسود العلاقات الاقتصادية العراقية التركية، في مقابل حاجة تركيا للموارد الاولية لصناعتها والأسواق لتصريف منتوجاتها، يقابل ذلك حاجة العراق إلى السلع والمنتجات التركية، وكذلك يحتاج العراق إلى شركات متطورة لإعادة إعمار ما خربته الحروب، وتمثل تركيا ممراً هاماً لنقل النفط العراقي إلى أوروبا، كلّ هذه الحاجات والمنافع المتبادلة أثرت في طبيعة العلاقة بين البلدين، ونجد أنَّ أركان الاستراتيجية التركية تجاه العراق قد تكاملت بأبعادها السياسية ، والأمنية ، والاقتصادية ، وبذلك تكون تركيا قد حققت نسبة من الفعل الاستراتيجي الاقتصادي المثمر في إحدى أهم دول عمقها الاستراتيجي .

٢- حزب العمال الكردستاني

تعــدّ قضية حزب العمال الكردستاني من القضايا الهامة في السياسة التركية، وهي إحدى القضايا المشتركة والمؤثرة في العلاقات العراقية – التركية، ففي عام ١٩٨٢عندما عقدت منظمة حزب العمال الكردستاني مؤتمرًا في لبنان، وقررت فيه التمركز في شمال العراق ؛ بسبب الضغوطات التركية المستمرة عليها، التي قيدت تحركاتها وقدرتها على العمل داخل الأراضي التركية أو بقية المناطق الأخرى، وفي الوقت نفسه استغلت المنظمة ضعف سيطرة

الحكومة العراقية على كلّ الأراضي في المناطق الشمالية ؛ بسبب انشغالها بالحرب العراقية الايرانية ، التي خلّفت نوعاً من الفراغ الأمني[١٥].

بدأ التموضع في معسكر(لولان) الواقع داخل الأراضي العراقية ، والقريب من المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران، وبهذا التموضع أصبحت قضية حزب العمال الكردستاني قضية مشتركة بين البلدين، وأثارت هذه التطورات قلق تركيا، ودفعتها إلى توقيع اتفاقية مع الرئيس العراقي آنذاك (صدّام حسين) عام ١٩٨٣، بهدف تحقيق الأمن على الحدود بين البلدين، وهي الاتفاقية التي سمحت للقوات التركية بالدخول مسافة(١٠ كيلومترات) ضمن الأراضي العراقية ؛ لملاحقة حزب العمال الكردستاني(PPK)[١٦] .

ولم يخفف هذا الإجراء من المخاوف التركية ، وكذلك العراقية، ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، الذي زاد من ضعف السيطرة المركزية للحكومة العراقية على المناطق الحدودية العراقية – التركية، التي استقلت بعد عام ١٩٩١ وصارت خاضعة لإدارة الأكراد (منطقة حكم ذاتي) ، وتدار عسكريًا وأمنيا من قوات البيشمركة الكردية ، ذات القابلية المحدودة في التصدي لتلك المخاطر بوصفها أرضًا خصبة لتنفيذ أجندات انفصالية قد تسعى إليها أطراف بدعم خارجي.

وتقوم تركيا بين مدّة وأخرى بضربات جوية ضد مخيمات ، ومقرات حزب العمال الكردستاني (PPK) التدريبية ، واللوجستية الموجودة في شمال العراق مثل : جبل قنديل ، وقرية قورتاك ، وقرية زرجيل ، وماسواها من المناطق ، التي يتمركز بها الحزب ، وينطلق منها لمحاربة تركيا[١٧].

فإنَّ الاهتمام المشترك العراقي التركي هو الحيلولة دون تنفيذ مخططات التقسيم تلك التي تتبعها تقسيمات أخرى لتنهي كيان دولة العراق، وفي ظلّ هذه المعطيات ينبغي القول إنَّ التوجهات الاستراتيجية التركية ازاء العراق تقتضي الحفاظ على العراق كدولة موحدة مع حكومة مركزية تحافظ على الأوضاع القائمة وتحديداً في شمال العراق والحيلولة دون اكتمال مقومات ظهور دولة كردية مستقلة، إذ تسعى الاستراتيجية التركية إلى ضمان وحدة الدولة

العراقية ، وتماسكها في اطار الداخل العراقي من دون أن تمتد قوة الدولة العراقية إلى خارج حدوده ، فتسعى تركيا إلى أن لا يتحوّل العراق إلى دولة غارقه في الصراع ، والفوضى بشكل يهدد الأمن القومي التركي من خلال التداعيات التي يمكن أن تترتب أثر استقلال الأكراد ، وأن لا تدخل كركوك تحت هيمنة الأكراد ، وتصبح جزءا من الإقليم الشمالي خشية أن تتحوّل ذات يوم بنفطها إلى مصدر دخل للدولة الكردية المستقبلية[١٨] .

٣- مشكلة المياه

تمثل مشكلة المياه إحدى أهم أسباب تأزم العلاقات العراقية التركية، ومن عوامل المد والجزر في العلاقات بين البلدين، وفي الوقت نفسه يتفاعل مع أحداث أخرى ، أو يفعلها، بوصفه أحد مفاصل الأمن القومي العراقي، وتشترك تركيا والعراق وسوريا بقضية المياه ، وحاولت الأطراف الثلاثة وضع خطة ثابتة للتعامل مع القضية.

فقد أنشأت البلدان الثلاثة عام ١٩٨٠ لجنة فنية ثلاثية مشتركة ؛ بغرض بلورة حل توافقي يرضي ثلاثتها فيما يتعلّق بحصص المياه اعتماداً على مواد القانون الدولي ذات الصلة، غير أنَّ الواقع العملي يبدو أبعد ما يكون عن الحل التوافقي ، ورضى الأطراف فما زالت قضية المياه مدار نزاع وخلاف بين العراق ، وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى[١٩].

وينبع نهر دجلة من مرتفعات تركيا الشرقية، ولكن المشاركة الرئيسة للمياه العراقية في النهر تأتي من روافد العراق، وتشارك تركيا بنحو ٥٠٪ من تدفق دجلة، وقد كان لمشاريع السدود التركية على نهري دجلة والفرات التأثير السلبي في حصة العراق المائية، وعلى جودة المياه الواصلة إليه ، التي ارتفعت نسبة الملوحة فيها ، لاسيما بعد إنشاء مشروع جنوب شرق (الأناضول الكاب)الذي شمل مشاريع وسدوداً عدة على دجلة ، وكذلك مشروع سد (اليسو) التركي، الذي بدأت تركيا بناءه في أب عام ٢٠٠٦، وهو من أكبر السدود المقامة على نهر دجلة ، ويستطيع خزن كمية من المياه تقدر بـ(١١,٤٠) مليار متر مكعب ، وتبلغ مساحة بحيرة السد حوالي ٣٠٠ كم^2، وعندما دشنت تركيا المشروع عام ٢٠١٧، انخفضت نسبة

المياه الواصلة للعراق إلى أقل من نصف حصته المائية، مما حرم المدن والقرى العراقية احتياجاتها من المياه، وأثر في الزراعة كثيراً، وكذلك سوء نوعية المياه الواصلة للعراق، مما شكّل أزمة مائية .

٤- قضيه التركمان

تعدّ قضية التركمان إحدى محددات السياسة الخارجية التركية في توجهها نحو تطورات الوضع السياسي في العراق، بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣ وإسقاط نظام الحكم فيه، وهذا الأمر قاد إلى مزيد من تدهور أوضاع العراق وضعف ثقلة الجيو- استراتيجي، واستمر الحال حتى بعد الانسحاب الأمريكي، وانشغال القيادات بترتيب الأوضاع الداخلية، التي استمرت فيها الفوضى، لاسيما بعد سيطرة (داعش أو ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية) على المناطق الغربية والموصل.

فأدرك صانع القرار التركي أنَّ حالة الفوضى في العراق هي أفضل فرصة ممكنة، للمطالبة بحقوق التركمان في كركوك، إذ كانت الحكومات السابقة في أنقرة المحرض الأساس في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية سعياً لإبقاء كركوك خارج الهيمنة الكردية[٢٠].

وقد وجدت الجبهة التركمانية العراقية وقادتها أنَّ هذه فرصة لا تعوّض في الحصول على إعجاب الحكومة التركية ودعمها ، وأصبح ينظر إليهم في تركيا على أنَّهم يمثلون أقلية تركية عراقية تستحق العون، ومن جانب آخر نظر الأتراك إلى النزاع في شمال العراق على أنَّه علاقة غالب ومغلوب بين الأكراد والتركمان، وعلى الرغم من أنَّ المسألة التركمانية قضية جديدة نسبيا، إلّا أنَّها اتخذت بعدا هاما في تنظير السياسة الخارجية التركية [٢١]، فقد ارتبطت قضيه الدعم التركي للتركمان بالمخزون النفطي في كركوك، وأكد ذلك الرئيس التركي السابق (سليمان دمريل) لرؤساء تحرير الصحف التركية في ١٢ أيار١٩٩٥١،" أنَّ حدود العراق مع تركيا هي خط النفط لقد حددها علماء الجيولوجيا ولم يتضمنها الميثاق الوطني" [٢٢].

ولم تخفِ تركيا أطماعها في كركوك والموصل ، واستغلت وجود الأقلية التركمانية لدعم مطالبهم بالانفصال، وهذا الأمر رفضته الحكومات العراقية.

وعلى الرغم من هذا التاريخ الحافل بالاختلافات والتوترات، إلّا أنَّه تجمع البلدين مصالح مشتركة لا يمكن الاستهانة بها على الصعيد الاستراتيجي ؛ لإنَّ حالة الجوار الجغرافي والتنوع العرقي والمذهبي على طرف الحدود بشكل متشابه، والخصوصية التركمانية في العراق، وإقليم كردستان العراق والأكراد، ومشكلة المياه وماسواها من العوامل تجعل ثنائية التأثير والتأثر بين الطرفين حاضرة وبقوة على المدى البعيد ، وإنَّ المصالح المشتركة كثيرة وعميقة، في مقدمتها النفط ، وأمن الطاقة ، والمياه والتجارة البرية .

وقد وجدت تركيا أنَّ خياراتها في العراق قد ازدادت بعد الانسحاب الأمريكي، ولاسيما قدرتها على منع بعض التطورات، التي قد تؤدي إلى تهديد وحدة من الحدوث، لذلك فهي على قدرة بأن تفرض نفسها على الساحة العراقية، ولاسيما في ظل السعي الأمريكي ؛ كي تكون تركيا فاعلة ومؤثرة تجاه العراق.

❖ الآليات الاقتصادية

عمدت تركيا إلى تبني كثير من الآليات الاقتصادية في سبيل انجاح هدفها الأساس لسياستها الخارجية القاضي بتدعيم العلاقات الثنائية، ولذلك فأنَّها اتجهت لتوسيع العلاقات التجارية وتقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية.

وتحظى العلاقات التركية العراقية بأهمية قصوى منذ سنوات طويلة ؛ وذلك لإنَّ الدولتين الجارتين تتمتعان بخصائص استراتيجية من الناحية السياسية والعسكرية، فضلاً عن التعاون الدبلوماسي الخارجي من حيث الاتفاقيات الدولية ، التي تربط الدولتين، وتقاربهما الجغرافي والحضاري والثقافي.

وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً هاماً متعدد الأبعاد في السياسة الخارجية التركية والعراقية، فهناك حاجة اقتصادية متبادلة بين الدولتين، فما يخص تركيا يمثل العراق منفذاً حيوياً لصادراتها التجارية ، وتصريف مختلف أنواع البضائع ، والسلع إلى أسواقه من جهة،

ومن جهة أخرى يعدّها العراق منفذاً هاماً لتصدير نفطه عبر الأراضي التركية بواسطة الأنابيب ، التي تمر داخلها وصولاً إلى الموانئ التركية – الأوربية[٢٣].

وكذلك تضع تركيا العراق ضمن أهم خيارات أمن الطاقة التركي كبديل لغاز روسيا وإيران الطبيعي، فضلاً عن النفط الذي يعدّ ركيزة أساسية في العلاقات التجارية بين البلدين عموماً ، وبين تركيا ، وإقليم شمال العراق خصوصاً، وهذا الأمر يفعّل الملف الاقتصادي بوصفه إحدى محددات السياسة الخارجية التركية إزاء العراق ، فقد ظهر العراق كأهم الشركاء التجاريين لأنقرة من حيث التجارة البرية ، والغاز الطبيعي والنفط والاستثمارات التركية في العراق، وعمل شركات البناء والإنشاءات التركية على أراضيه[٢٤] .

وقد Hشار المستشار الاقتصادي لمجلس رئاسة الوزراء في العراق (مظهر محمد صالح) إلى ذلك قائلاً: "تم تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين في عام ٢٠٠٨، وفي ٢٠٠٩ تم توقيع ٤٨ اتفاقية في مجالات الأمن والطاقة ومختلف الجوانب الاقتصادية، ويساهم العراق في مد تركيا باحتياجاتها من النفط بنحو ١٥% من إجمالي احتياجات تركيا النفطية"، وقال أيضاً: "تنظر تركيا إلى العراق كرافد مهم من روافد سياسة تنويع واردات الطاقة التركيّة، على اعتبار أن العراق يمتلك أكبر خامس احتياطي مؤكد من النفط في العالم، ويحتل منذ ٢٠١٢ موقع ثاني أكبر منتج للنفط وفقاً لمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، بالإضافة إلى أهمية العراق في تفعيل دور أنقرة مستقبلاً كمحطة لنقل الطاقة إلى أوروبا، على اعتبار أنَّ تركيا تعتبر المنفذ الأقرب لتصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية"، وأضاف المستشار الاقتصادي إلى أنَّ "حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا اقترب من ٩ مليارات دولار عام ٢٠١٥، بعد أن وصل إلى حدود ١٢ مليار دولار عام ٢٠١٣. وهذا النشاط الاقتصادي المهم جعل العراق، وخصوصاً الإقليم الشمالي، أحد ضمانات أمن الطاقة التركي باعتباره ضمن البدائل التي يمكن أن تخفض من مستوى الاعتماد التركي على الغاز الروسي الذي يبلغ حالياً ٥٥% من احتياجات أنقرة، وبالتالي فثمة حرص تركي على علاقات أكثر من جيدة مع العراق، أو على الأقل عدم تدهورها رغم الملفات الخلافية بين الطرفين [٢٥] ".

وأشار كذلك النائب (أحمد سليم الكناني) رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب، إلى دور تركيا ، والشركات الاستثمارية في إعادة إعمار العراق ، فقال "إنَّ قضية مساهمة تركيا في إعادة إعمار العراق كانت على رأس القضايا التي نوقشت مع وزير الخارجية التركي، خصوصاً خلال لقائه رئيس المجلس النيابي محمد الحلبوسي"، وأضاف "إن الوزير التركي مولود جاوش أوغلو أكد أنَّ بلاده مستعدة للبدء في تفعيل عملية إعادة الإعمار، من خلال الشركات ورجال الأعمال الأتراك، وعبر تشكيل لجان مشتركة لهذا الغرض، وأهم المشاريع الثنائية في مجالات التطوير هي مطار البصرة، وإعمار مطار الموصل وبناء منطقة صناعية فيها، وبناء طرق سريعة تربط جهات العراق كما هو الحال في تركيا، وبناء سكة حديدية تربط بين المعبر الجديد الذي سيقيمه البلدان والعاصمة بغداد، إلى جانب العديد من مشاريع البنى التحتية، وبالرغم من كلّ العراقيل والضغوط الإقليمية فأنَّ المفاوضات ما تزال مستمرة لحين تنفيذ الاتفاقيات بين الدولتين" [٢٦] .

فتركيا ليست دولة جارة قوية للعراق فحسب ؛ بل هي دولة فاعلة أيضاً ، ترتبط بعلاقات تمتد إلى أعماق التاريخ مع العراق ومازالت هذه العلاقات مستمرة ، وتحرص الحكومة التركية على الحفاظ عليها ، وتفعيلها وتوظيف الأدوات والوسائل كافة ؛ لتقويتها ، سيما وأنَّ العراق دولة غنية بالموارد التي تحتاجها تركيا لتطوير اقتصادها، والحفاظ على أمن الطاقة فيها، وقد استخدمت تركيا وسيلة المساعدات الاقتصادية ، والمالية للعراق كإحدى وسائل سياستها الخارجية تجاه العراق ، فقد قامت الحكومة التركية بتقديم مساهمة بـ٥ مليارات دولار، وأصبحت أحد أكبر المساهمين بين أكثر من ٧٠ دولة ومؤسسة دولية ، شاركت بالمساعدات المالية في مؤتمر الكويت، إذ يسعى العراق لتعزيز العلاقات الثنائية وتنفيذ مشاريع استثمارية كثيرة، والمفاوضات مستمرة على أمل إيجاد أرضية مناسبة للطرفين للمضي قُدماً بهدف تجديد ملف إعادة إعمار العراق[٢٧].

ومن جانب آخر تمثل تركيا تاريخياً الراعي لتركمان العراق سياسياً وثقافياً واجتماعياً، وتربطها بهم علاقات خاصة ، صاغتها حقائق التاريخ والعرق والثقافة، فضلاً عن احتفاظ الشعب التركي بمكانة خاصة لمدينة لموصل، التي ما زال ينظر لها كعمق استراتيجي له ، خسره اضطراراً بعد الحرب العالمية الأولى، لذلك تولي تركيا هاتين المنطقتين اهتمامها

الأكبر، وتحاول عقد الاتفاقيات مع الحكومة العراقية من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية في المناطق المنكوبة، وإعادة إعمارها ، وهذا الأمر يعمق جذور الوجود التركي في مجالات الصناعة والتجارة واستثمار الأراضي الزراعية في تلك المناطق ويعيدها[٢٨] .

❖ الألية الدبلوماسية

ادراكا من صانع القرار التركي بأهمية العلاقات الدبلوماسية مع العراق، فأنَّه تبنى تفعيل الآلية الدبلوماسية عبر الاهتمام بحجم العلاقات السياسية ، وكذلك توظيف القوة الناعمة ودعم العملية السياسية في العراق، وتسهيل إجراءات التعامل القنصلي ، وهذا الأمر انعكس على حجم العلاقات السياسية الواسع[٢٩].

وقد توّج الحراك الدبلوماسي بزيارة رأس الدبلوماسية التركية (مولود جاوش أوغلو) إلى العراق على رأس وفد رفيع المستوى، استغرقت أيام ، ولم تقتصر الزيارة على البعد السياسي الحكومي في التواصل، بل تعدته إلى لقاءات كثيرة مع الطيف السياسي العراقي، وأخذت بعداً اجتماعياً عبر التواصل الاجتماعي مع العشائر العراقية، وقد تحدث السفير التركي في بغداد (فاتح يلدز) عن ذلك بأنَّ "العلاقات التاريخية بين تركيا والعراق، وروابط الدين والعرق والثقافة والاقتصاد، دعائم حافظت على متانة تلك العلاقات منذ بدايتها حتى الوقت الحاضر، ومن الطبيعي القول إنَّ نهري دجلة والفرات القاسم المشترك بين الدولتين، ومثلما يغذيان أراضيهما، فأنَّهما أيضاً رابطة أزلية اقتصادية مشتركة"، وأضاف إلى أنَّ "العلاقات التركية العراقية منذ نشوئها كانت وما زالت تتصف بحسن الجوار، ولم تشهد تلك العلاقات أيّ شائبة هامة عكرت صفوها حتى بعد الضربات التركية على قوات PKK، فالحكومة التركية أوضحت دوافعها العسكرية لحماية رعاياها من دخول عناصر حزب العمال الكردستاني إلى أراضي تركيا ومنعها من تنفيذ عمليات إرهابية، ويمكن اعتبار العلاقات العراقية والتركية بالصيغة السياسية النموذجية التي سادها على الدوام احترام السيادة المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين، واستعداد الجانبين لحل كلّ الأمور التي تعترض مسيرتهما التفاعلية والتعاونية، وتؤثر بشكل سلبي على علاقات حسن الجوار ، وأنَّ قرار العقوبات الأمريكية الجديد على إيران غيّر مجرى الأمور، وأصبح التقارب التركي مع

العراق يحل في خطوات عديدة بديلاً عن الإيرانيين، إذ منحت السوق التركية فرصة كبيرة ؛ لأن تصبح المصدر الأول لواردات العراق من السلع بديلاً عن السلع الإيرانية، كما أنَّ تركيا التي يهمها الحصول على النفط والطاقة من العراق، قد وجدت في العراق البديل، بعد أن أصبح اعتمادها على ٧٥% من حاجاتها إلى الطاقة على إيران مهدداً بفعل العقوبات الأمريكية، وهي الآن تسعى لأن يكون العراق بديلاً استراتيجياً أمثل لتوفير حاجاتها من الطاقة" (٣٠).

ولم تكتفِ الحكومة التركية بالزيارات المتبادلة ، وإنّما عمدت إلى اتخاذ مجموعة من الخطوات ، التي تنم عن تحرك قوي نحو مزيد من التقارب مع العراق، إذ تمضي القرارات التركية بالإعلان عن نيتها إعادة تفعيل قنصليتيها العامتين في الموصل والبصرة، وفتح قنصليتين في محافظتي كركوك ، والنجف بالعراق بهدف احتضان جميع مناطق العراق ، وتقوية العلاقات الدبلوماسية بين العراق وتركيا، فهناك عوامل عدّة تسهم في صياغة العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا ، وفي مقدمتها التقارب الحضاري الثقافي والمصالح الاقتصادية ، وحجم التبادل التجاري ، ومدى التوافق في رؤية السياسة الخارجية ، وملفات الاهتمام المشترك على المستوى العسكري، وبحسب خبراء في الشأن العراقي التركي فأنَّ مستقبل العلاقات بين الطرفين يمضي نحو بناء آفاق جديدة استراتيجية، وسيكون لهذه العلاقات مستقبل للتطوير على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية ، والعسكرية ، والأمنية، والاجتماعية ، والاستراتيجية (٣١).

ثالثاً: مستقبل العلاقات العراقية – التركية

هناك عنصران رئيسان من شأنهما أن يحددا طبيعة العلاقة المستقبلية بين كلّ من تركيا والعراق، و يُوثّرا فيهما لاحقًا وهما(٣٢) :

١. توجهات الحكومة العراقية ، وتوجهات رئيس الحكومة العراقية تؤدي دورًا في تحديد شكل العلاقة مع تركيا وطبيعتها ، فكلَّما كان أكثر استقلالية أصبحت إمكانية تطوير

العلاقات العراقية – التركية على أساس المصالح المشتركة أكبر، وإنَّ نجاحه في ملفات العلاقة مع إقليم شمال العراق ، والموقف من نظام الأسد، كلّ هذه العناصر ستؤدي دورًا أثناء المرحلة القادمة في تحديد حجم الانفتاح بين البلدين.

٢. النفوذ الإيراني والأميركي: لإيران والولايات المتحدة النفوذ الأوسع والتأثير الأكبر في سياسات العراق الداخلية والخارجية، ولكن هذا النوع من النفوذ والتأثير يؤدي دورا هاما من دون شك في تحديد نوعية علاقات حكومة بغداد مع أطراف ثالثة وطبيعتها، سواء مع تركيا أم سواها من الدول، وإذا ما استمر هذا النوع من النفوذ والتأثير، فهذا يعني أنَّ العلاقة بين تركيا وبغداد ستتأثر مستقبلاً بنوعية العلاقة بين تركيا وإيران، وتركيا والولايات المتحدة.

وبذلك يمكن استقرار مشهدين مستقبليين للعلاقات العراقية – التركية وهما:

١- مشهد الاستمرار

اتسمت العلاقات العراقية – التركية في معظمها بالتوتر وعدم التوافق ، فقد تتضمن استراتيجية تركيا تجاه العراق على عناصر هجومية وأخرى توسعية ، ولاتزال تبنى على أساس برنامج لاحتواء القومية الكردية ، التي تريد الانفصال عن تركيا أسوة بأكراد العراق، وهذا الأمر يجعل تركيا وحفاظًا على أمنها القومي وإدراكا منها بأنَّ وجود دولة عراقية موحدة قوية هي أفضل الحصانات ، التي تؤدي إلى تهميش الخطر الانفصالي القادم من وراء الحدود، لذلك كان السعي الدائم للحكومة التركية في تقوية علاقاتها مع الحكومة العراقية الموحدة والقوية هي إحدى استراتيجيات تركيا لتطوير علاقاتها مع العراق [٣٣].

٢- مشهد التغيير

ترى تركيا أنَّ تغيير نمط تعاملها مع العراق بالشكل الذي يسهم في تعزيز علاقاتها المستقبلية مع العراق، سيجعلها تستفيد اقتصاديا ، وذلك عبر التجارة بين البلدين ، فضلاً عن أنَّ تركيا تخشى من قيام دولة كردية في شمال العراق سيؤدي إلى حدوث نزعة انفصالية كردية في داخل الدولة التركية ، وهو أمر لا تستطيع النخب السياسية ،

والعسكرية التركية التساهل فيه، وترى ضرورة منع الأكراد من السيطرة على نفط كركوك ؛ وذلك لتحجيم تطلعاتهم القومية ، وعدم اعتمادهم نفط كركوك في بناء اقتصادهم .

وهكذا نجد أنَّ العلاقات العراقية – التركية سوف تتطور أكثر على الرغم من التوترات المستمرة في العلاقات بين البلدين، إذ أنَّ العراق مازال بحاجة إلى تركيا اقتصادياً في مجال التجارة ، وبحاجة إلى حصة مائية ثابتة ، وتصدير نفطة عن طريق الموانئ التركية، وفي الوقت نفسه لا تستغني تركيا عن علاقتها بالعراق .

الخاتـــــــمة

استطاعت تركيا بفضل الآليات التي تبنتها ، واعتمدتها في القوة الناعمة سياسيا واقتصاديا– مع بعض السلوكيات الخشنة أحيانا– استطاعت أن تحقق هدف سياستها الخارجية نحو العراق ، الرامي إلى جعل العراق نقطة هامة على طريق الانطلاق التركي لأداء دور إقليمي فاعل.

ومع أنَّ العلاقات العراقية – التركية مرت بمراحل مد وجزر، وتعاون وصراع، إلّا أنَّ الروابط والقواسم المشتركة بين البلدين جعلت من العلاقات تستمر حتى في حالات اختلاف البلدين، أيّ يمكن القول إنَّها اتخذت شكل ما يسمى بـ (الصراع التعاوني)، فعلى الرغم من التوتر والصراع في بعض القضايا المشتركة بين البلدين مثل : مشكلة المياه ، أو حزب العمال الكردستاني، وقضية تركمان العراق، إلّا أنَّ ذلك لم ينهِ حالة التعاون والتبادل التجاري والتمثيل الدبلوماسي، وتحرص تركيا في اغلب الأحيان على إظهار التعاون مع حكومة العراق ، للوصول إلى أفضل العلاقات على مستوى الحكومة المركزية في بغداد وعلى مستوى إقليم شمال (كردستان) العراق، إذ أنَّ العلاقات الجيدة مع كليهما ذات مردودات ومكاسب إيجابية، في مقدمتها ضبط خطر حزب العمال الكردستاني ، وعدم خروج الملف الكردي الداخلي عن السيطرة ، ومواجهة خطر تنظيم الدولة "داعش" .

يتضح من ذلك أنَّ العلاقات بين البلدين على الرغم من أهميتها للعراق، لكنّها تميل لصالح تركيا أيضاً، فالميزان التجاري يؤشر تفوقا تركيا واضحا، ولا يزال العراق يعتمد تركيا

إلى حد كبير، ولاتزال تركيا تتدخل في الشأن العراقي ، ولذلك فمن المهم تبني العراق لسياسة خارجية مقابلة للسياسة التركية ، من منطلق الند للند، وإذا كانت تركيا قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في العراق، فأنَّ الأخير مطالب أيضاً بأداء دور أكثر فاعلية ، وتوظيف الحاجة التركية للعراق في سبيل ذلك.

المصادر والمراجع

[١] احمد نوري النعيمي: تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان ١٩٨١، ص٣٥.

[٢] احمد نوري النعيمي: العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر، عمان ٢٠٠٩، ص١٣-١٥.

[٣] إبراهيم الداقوقي: صورة الأتراك لدى العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٠.

[٤]مصطفى اللباد: "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٨٩.

[٥]حامد عبيد حداد: دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الأوسط (العراق انموذجا، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، عدد ١١٧، بغداد تشرين الأول، ٢٠١١، ص٢٧.

[٦] المصدر ذاته، ص٣١.

[٧] كوثر عباس الربيعي: العلاقات الامريكية – التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد، عدد ١٨، أيلول ٢٠١١، ص٩.

[٨] منى حسين عبيد: العلاقات العراقية – التركية واثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، عدد ٦٠، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٥، ص١٠٢.

[٩] المصدر ذاته، ص١٠٢– ١٠٣.

[١٠] محمد نور الدين: تركيا النتائج والتداعيات، في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤، ص٢٠٩ و ص٤١٠– ٤١١.

[١١] حسين عليو يعيشون، جاسم محمد عبد الكريم: العلاقات العراقية التركية والعوامل المؤثرة فيها- إيران انموذجا، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد ٤٥، ٢٠١٧، ص٨٣.

[١٢] أحمد داود اوغلو: العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، طبعة ١٠، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٠، ص ١٤٥-١٧٥.

[١٣] حيدر علي حسين: العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد ٦٠، ص١٤٩.

[١٤] شيماء معروف فرحان: خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص١٠، /uomustansiriyah.edu.iq/media/attachments/٩٨/٩٨_٢٠١٧.

[١٥] خليل إبراهيم العلاف: فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية واثرها على الأمن الوطني، أوراق تركية، مركز الدراسات التركية – جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٧.

[١٦] المصدر ذاته، ص٧.

[١٧] جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، س١٦٤ وص١٧١.

[١٨] حيدر علي حسين: مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

[١٩] ناجي علي حرج: "المياه في العلاقات العربية – التركية"، مجموعة مؤلفين في العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢ ، ص ٣٧٥ – ٤٢٢.

[٢٠] حيدر علي حسين: مصدر سبق ذكرة، ص١٥١.

[٢١] جراهام فولر: الجمهورية التركية الجديدة – تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة العدد٣٦ ،٢٠٠٩،ص١٤٣ .

[٢٢] خليل ابراهيم العلاف: دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي، أوراق تركية، جامعة الموصل، العدد١٨، ربيع ٢٠٠٢، ص٧.

[٢٣] هاينتس كرامر : تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جكتر، منشورات مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٢، ص ١٧٢ .

[٢٤] احمد نوري النعيمي: العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[٢٥] إلى اين يمضي مستقبل العلاقات التركية العراقية؟، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٠، https://www.trtarabi.com/issues/%D٨.

[٢٦] المصدر ذاته.

[٢٧] وزارة الثقافة والسياحة التركية رئاسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA، https://www.tika.gov.tr/ar/news/detail-٦٢١٧١

[٢٨] ناجي علي حرج: مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٠.

[٢٩] تجمع البلدين حدود برية مشتركة تمتد على طول ٣٨٤ كلم، وهي من أسباب عناصر التفاعل المستمر في العلاقات بين البلدين، سيما على مستوى العلاقات التجارية والروابط الاجتماعية – الثقافية والتأثيرات السياسية – الاستراتيجية ، وكان العراق جزءاً مهماً من أراضي الدولة العثمانية ، وحظى باهتمام خاص طوال تلك الفترة باعتباره عمقاً جغرافياً للأناضول وأرضاً لحضارة مدنية سابقة على الدولة العثمانية. انظر: أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط ١٠ ،مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٠ ،(ص ٦٢١- ٦٢٤.

[٣٠] هنري .ج. باركي: العراق وجيرانه في (تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار، تقرير رقم ١٤١ معهد السلام الأمريكي ، تموز ٢٠٠٥، https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141_arabic.pdf وكذلك حيدر علي حسين: العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد ٦٠، ص١٤٤.

[٣١] إلى اين يمضي مستقبل العلاقات التركية العراقية؟ مصدر سبق ذكرة.

[٣٢] **علي حسين باكير: العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٨ – يناير – ٢٠١٥، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١٥/.**

[٣٣] خليل إبراهيم العلاف: مصدر سبق ذكرة، ص٨.